اصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (١٩٩٩-٢٠١٣)

Reform of the higher education system in Algeria in the President Abdel Aziz Bouteflika (1999-2013)

د. كفاح عباس رمضان الحمداني
أستاذ مساعد
جامعة الموصل- كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al-Hamdani
Assistant professor
University of Mosul - College of Education for Human Sciences - Department of History

kefaahabaas@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التعليم العالي، الاصلاحات، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

Keywords: Algeria,High education, Reforms, President Abdelaziz Bouteflika

الملخص

اصلاح نظام التعليم العالي واحدة من اهم المسائل التي حظيت باهتمام بالغ من قبل دول العالم ومن بينهم الجزائر، لان اصلاح نظام التعليم العالي يعمل على تحسين العملية التعليمية والتربوية، ويساهم في اعادة هيكلية النظام الجامعي بشكل جذري وذلك عن طريق اشراكه في عمليات التطور والتنمية في البلاد. لهذا السبب بدأت الجزائر في اصلاح قطاع التعليم العالي فيها، وذلك لتلبية متطلبات القطاع الاقتصادي والاجتماعي الذي يطمح الى التقدم والازدهار، وهذا بامداده بالكوادر البشرية النوعية القادرة على الاندماج في سوق العمل ولها القدرة على التجديد والابداع.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى فاعلية سياسات التعليم العالي في الجزائر، وتقييم الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع وخاصة في مناهج التدريس مثل نظام(ل.م.د)، وتحليل اهم المشاكل والعراقيل التي تواجه عملية الاصلاح. ومن ثم ايجاد المعالجات لتلك العراقيل من اجل انجاح عملية اصلاح النظام التعليم العالي في الجزائر.

Abstract

Reform of the higher education system is one of the most important issues that have been of great attention by the world of the world, including Algeria, Because the reform of the Higher Educational system is working to improve the educational and educational process, in the process of relegation in the importance of the university system ranges rather, by engaging in the development and development of the country. That is why Algeria began to reform the higher education sector,to meet the requirements of the economic and social sector, which aspires to progress and prosperity, which is likely to be able to integrate to labor force in the labor force in the labor market and has the ability to renew and fare.

المقدمة

سعت الدول العربية ومن ضمنها الجزائر لتطوير قطاع التربية والتعليم بجميع مراحلها من أجل القضاء على الأمية من جهة والقضاء على ما خلفه الاستعمار من اثار ثقافية واجتماعية وفكرية في مجتمعاتنا العربية من جهة اخرى، فخلال النصف الثاني من القرن الماضي رصدت معظم الدول العربية ومن ضمنها الجزائر ميزانيات ضخمة لقطاع التربية والتعليم وشرعت العديد من القوانين لنشر التعليم وتحسينه وتطويره. الا أن نتائج هذه الجهود ما تزال دون المستوى المطلوب.

يعتبر التعليم العالي في أي بلد قمة السلم التعليمي فيها، في الوقت نفسه القى عليه مسؤوليات كبيرة ووظائف كثيرة، مما جعلته يحتل مركز الريادة، أو بالاحرى موقع الصدارة بين الاجهزة المهمة التي تلعب دورا قياديا في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات.

نظرا للتحولات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية التي جرت على الصعيد الدولي بشكل عام، لقد ادركت هذه الدول ان هناك تداخل كبير بين التعليم العالي والتنمية. مما استدعى الى جعل نظام التعليم العالي مواكبا للمستنجدات العالمية لمواجهة التحديات والرهانات المعاصرة واستيعابها.

وجدت الجزائر ان هناك اهمية قطاع التعليم العالي وارتباطها في التنمية الشاملة، مما جعل الحكومة تعييد النظر في واقع التعليم العالي فيها، هذا بالاضافة الى حجم التحديات والمشكلات التي بات تواجهها، لذلك اصبحت عملية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما يشهده نظام التعليم العالي من انخفاض في مستوى الكفاءاة والنوعية وزيادة الانفاق، مقابل الانخفاض في عدد المؤطرين والهياكل بالاضافة الى المشاكل المتعلقة بالنواحي الادارية والعلمية. لهذا عملت الجزائر منذ الاستقلال على تجاوز النظام التعليمي القديم ولا سيما في مجال التعليم العالي، وذلك من خلال اجرائه اصلاحات متعددة لتكييفه مع الواقع ومستجداته.

أهمية الدراسة: ان قطاع التعليم العالي اصبح الركيزة الاساسية للاقتصاد، ولا يمكن تصور اقتصاد متطور ومزدهر دون ان يكون هناك مؤسسات جامعية ومعاهد متطورة تدعم هذا الاقتصاد، سواء المساعدة كانت الفنية او التكنولوجيا او ادارية، وخصوصا بعد ثورة التقانة الفائقة المتطورة التي يتميز بها العالم اليوم.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى فاعلية سياسات التعليم العالي في الجزائر، وتقييم الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع وخاصة في مناهج التدريس مثل نظام(ل.م.د)، وتحليل اهم المشاكل والعراقيل التي تواجه عملية الاصلاح. ومن ثم ايجاد المعالجات لتلك العراقيل من اجل انجاح عملية اصلاح النظام التعليم العالي .

هيكلية الدراسة: قسم البحث إلى تمهيد وثلاث مباحث، تطرق التمهيد واقع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى سنة ١٩٩٩، أما المبحث الأول فتطرق اصلاح نظام التعليم العالي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (١٩٩٩-٢٠١٣)، والمبحث الثاني تطرق الى أهم المشاكل التي تواجه عملية اصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر، وأخيراً الخاتمة وقائمة الهوامش والمصادر.

التمهيد: واقع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى سنة ١٩٩٩:

قبل فترة الاستعمار كانت المساجد والزوايا في الجزائر المكان الوحيد لتعليم اللغة والدين، ونشر الثقافة الاسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز من خلال تحويل بعضها الى معاهد للثقافة الفرنسية، او الى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، وهنالك العديد من هذه المراكز تم تدميرها بحجة اعادة تخطيط المدن الجزائرية (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٢).

مرت مرحلة انشاء الجامعة الجزائرية عبر مسير طويل، انشئت مدرسة عالية في الطب والصيدلة بالجزائر في سنة ١٨٥٩ ، بعدها انشئت مدارس الحقوق والاداب في سنة ١٨٧٩ (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

تم انشاء الجامعات بموجب القانون الذي اصدرته فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٩٧، وكان الهدف منه خدمة للمصالح الفرنسية وليس لخدمة الجزائر، وهذا ما يؤكده ان عدد الطلبة من الفرنسيين واليهود بلغ في اواخر خمسينات القرن الماضي(٤٥٠٠ طالب)، بينما لم يتجاوز عدد الطلبة الجزائريين(٢٠٠ طالب) (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٢).

كانت هناك كلية واحدة في سنة ١٩٠٩، وتم إنشاؤها في العاصمة تحت اسم "جامعة الجزائر المركزية" (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٢). واستمرت حتى سنة ١٩٦٢، بعدها تم تأسيس اول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

لم يكن التعليم في الجزائر بنفس المستوى الموجود في فرنسا، فلقد كان يهدف من التعليم في الجزائر هو تثقيف ابناء الفرنسيين المتواجدين في فيها من جهة، ولتكوين نخبة من المثقفين الجزائريين تابعة لخدمة فرنسا، لذلك بقيت الجامعة الجزائرية فرنسية المنشأ والنمط حتى سنة ١٩٦٢. وتابعا لوزارة التربية الوطنية الفرنسية، وخاضعة لقوانين التعليم العالي الفرنسي. بالاضافة الى انه لم يتخرج جزائري واحد الا في سنة ١٩٢٠ حيث تخرج منها محامي واحد، ولم ينشأ قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية في الجزائر على غرار قسم اللغة والادب الفرنسي، والملاحظة المهمة ان عدد الجزائرين كان قليل ممن كان لديهم الحظ في هذا القطاع، لقد كان عدد الطلاب الجزائرين(٧٧ طالبا) في سنة ١٩٢٩، وبلغ عددهم

الـى(٢٥٨ طالبـا) فـي العـام الدراسـي(١٩٤٧-١٩٤٨)، اي مـا يعـادل طالبـا واحـد لكـل من(١٥٣٤٢ فرد) من سكان، بينما بلـغ عددهم(٦٠٠ طالب) فـي العام الدراسـي(١٩٦١-١٩٦٢)، من اصل الـ(٥٠٠٠ طالب) الذين كانت تعدهم المؤسسة الجامعية الجزائرية (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٣).

تغيرت رسـالة الجامعـة بعـد الاسـتقلال تغيـرا جـذريا وكـان مـن اهمهـا: اقامـة نظـام جـامعي يلبـي جميـع متطلبـات التنميـة مـع مراعـاة المعـايير العالميـة. مـع مراعـاة وضـعية البـلاد التـي تتميـز ببنيـة اقتصـادية واجتماعيـة محـدودة. والسـعي لتكـوين اطـارات ذات مسـتوى عـالي لمواجهة مشاكل التخلف في البلاد. والعمل على توسيع التعليم الجامعي وتوفيره للجميع. مع اعطاء قطاع التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٤).

شـهدت تلك الفترة تطبيق اولـى مخططـات التنميـة الوطنيـة، وهـو مـا عـرف بـالمخطط الثلاثـي للتنميـة للفتـرة مـا بـين سـنتي(١٩٦٧-١٩٧٠)، وقـد رافـق ذلـك المخطـط زيـادة اعـداد الطلبة، والذي قدر عددهم بـ(١٠٧٥٦ طالب)، وهذا الامر ادى لظهور مشاكل كثيرة منها عدم القدرة على استيعاب اعداد الطـلاب الجدد، مما دفع الحكومـة الـى ايجاد حلول مستعجلة لهذه المشاكل، مثلما فعلت وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في مدينـة وهران (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ٩٤).

تأسست جامعات بعد الاستقلال منها جامعة اللسانية بمدينة وهران والتي كانت عبارة عن مركز جامعي تابع لجامعة الجزائر، الذي تاسس بموجب الامر(٦٧-٢٧٨) الصـادر في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٦٧، وتحولت الى جامعة بموجب المرسوم الصادر في ١٥ كـانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٧٥، وجرى نفس الشيء لجامعة القسنطينة التي كانت ايضـا عبـارة عن مركـز جـامعي تـابع لجامعـة الجزائر، والـذي تحـول فيمـا بعـد الـى جامعـة بموجـب الامر(٦٩-٥٧) الصادر في ١٧ حزيران/يونيو سنة ١٩٦٩ (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٢).

تميزت بدايات السبعينات بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها القديم، حيث ظهرت لاول مرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سنة ١٩٧٠ (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٤).

تلاها اصلاح نظام التعليم العالي والبحث العلمي في سنة ١٩٧١ والذي جاء فيه: "ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من اساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية". ويعد اصلاح التعليم العالي :"السياسة الوحيدة الوطنيـة للتعليم العـالي فقد كـان ثمرة جهد وتضـحيات مناضـلي ومناضـلات الاتحـاد الـوطني للطـلاب الجزائريين(UNEA) وريثـة النقابـة الحرة للطـلاب(UGEMA)"، والتـي ظهـرت فـي الفترة ما بين ٢٣ اب/ اغسطس سنة ١٩٦٣ الى غاية ١٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٧١، وهو تاريخ حلها (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٥).

أذن منذ سنة ١٩٧١ بداءت عملية الاصلاح الشاملة للتعليم العالي، في برامجه واهدافه وطرق واساليب تكوين الاطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٢).

عملية الاصلاح الشامل تمثلت بتقسيم الكليات الى معاهد مستقلة وهي بدورها تضم الاقسام المتجانسة مع بعضها، اضافة الى اعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية التي كانت تمنح للطلبة، حيث تم اجراء تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كما يلي:

مرحلة الليسانس: ويطلق عليها ايضا تسمية(مرحلة التدرج)، والتي تتكون من اربع اعوام، اما الوحدات الدراسية فهي ضمن المقاييس السداسية.

مرحلة الماجستير: وتسمى ايضا(مرحلة ما بعد التدرج الاولى)، وتدوم عامين على الاقل. وتنقسم هذه المرحلة الى فترتين: الفترة الاولى عبارة عن مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث. اما الفترة الثانية فتركزت في اعداد بحث يقدم في صورة اطروحة للمناقشة.

مرحلة دكتوراه علوم: ويطلق عليها تسمية(مرحلة ما بعد التدرج الثاني) وتدوم حوالي خمس اعوام من البحث العلمي (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٤).

لقد كان النظام القديم يقوم على ان الجامعة مقسمة الى كليات: "كلية الاداب والعلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة". والكليات تقسم بدورها الى عدد من الاقسام، تدرس فيها تخصصات مختلفة، والمراحل الجامعية مقسمة كما يلي:

مرحلة الليسانس: تدوم ثلاث سنوات في اغلب التخصصات، وتنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.

شهادة الدراسات المعمقة: تدوم لسنة واحدة فقط يتم التركيز فيها على منهجية البحث، بالاضافة اعداد اطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: تدوم سنتين على الاقل مابين البحث العلمي وانجاز اطروحة علمية. اما شهادة دكتوراه دولة: تصل مدتها الى خمس سنوات من البحث النظري او البحث التطبيقي، بحسب تخصصات الباحثين (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٢).

عندما نفذ المخطط الرباعي الاول للفترة ما بين سنتين(١٩٧٠-١٩٧٣) ارتفع عدد الطلبة بشكل لم تسبق معرفته فلقد تضاعف مجموع الطلبة من(١٠٧٥٦ طالب) في سنة ١٩٦٨ الى(١٩٣١١ طالب) في سنة ١٩٧٠، ومن ذلك الوقت اذ اصبح التعليم العالي الجامعي يحتل مكانة استراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية، ثم اعلن عن انشاء المنظمة

الوطنية للبحث العلمي في سنة ١٩٧٣ ، وتم انشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٤).

تميزت مرحلة التي نفذ فيها المخطط الرباعي الثاني للفترة ما بين سنتين(١٩٧٤-١٩٧٧) بكونها اكثر فترة طموحا واقرب الى مستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، من اهم انجازات هذا المخطط: "تكوين الاطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد، تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيه الجامعي. تدعيم عملية اصلاح التعليم الجامعي الذي شرع فيها سنة ١٩٧١. تكييف التعليم مع احتياجات التنمية". وبشكل عام سعى هذا المخطط بتزامن التخصصات والفروع الدراسية مع متطلبات التنمية التي مرت بها الجزائر (براهيمي، ٢٠١٥، الصفحات ٩٤-٩٥).

ومن اجل تحقيق هذه الغاية حدد هذا المخطط انجاز(٣٢٠٠٠ مقعدا دراسيا جديدا) في الجامعات الجزائرية، بالاضافة الى(٩٠٠٠ مقعدا دراسيا جديدا) كان من المفروض انجازه في المخطط الرباعي الاول، كما قدر عدد الخريجين من الجامعات خلال هذا المخطط بـ(٢٥٠٠٠ خريج) من جميع الفروع العلمية والعلوم الانسانية والمهنية (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ٩٥).

تم خلال هذه الفترة انشاء عدد من الجامعات منها: جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا في الجزائر العاصمة والتي انشئت بموجب الامر(٧٤-٥٩) في نيسان/ ابريل سنة ١٩٧٤، وجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا التي تاسست لاول مرة بموجب الامر(٧٥-٢٧) في ٢٩ نيسان/ ابريل سنة ١٩٧٥، وجامعة عنابة تاسست خلال السنة الجامعية(١٩٧٥-١٩٧٦)، وجامعة باتنة والتي تاسست في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨ (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٣) ، وجامعة سيدي بلعباس في والتي تأسست في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨، كمركز جامعي (لكنها تحولت في سنة ١٩٨٤ الى معاهد وطنية تابعة للتعليم العالي)، تحولت الى جامعة بموجب الامر(٤١-٨٩)، في اب/ اغسطس سنة ١٩٨٩، وجامعة سطيف التي تاسست لاول مرة بموجب القرار(١٣٣-٧٨) في ٣ حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٨، وكانت عبارة عن معاهد وطنية تابعة للتعليم العالي، وتحولت في سنة ١٩٩٧ الى جامعة كبيرة متكونة من(١٨ معهدا)، وضم اكثر من(١٨٢٧٠ طالب)، منهم(٤ الف طالب جديد) (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٤).

استمرت الاصلاحات في فترة الثمانينات وجاء المخطط الخماسي الاول للفترة ما بين سنتي (١٩٨٠-١٩٨٤) لتدعيم اصلاح هذا النظام وتحقيق الديمقراطية اكثر في قطاع للتعليم والجزأرة والتعريب، وحدد عدد طلبة الجامعات الكلي في هذه الفترة ما بين سنتي(١٩٨٠-١٩٨٤)، الى (١٥٠٠٠٠ طالب). كما توسع نشاط المعاهد التكنولوجية حيث بلغ عدد

القطاعات لها وبعض المدارس العليا خلال العام الدراسي(١٩٨٣-١٩٨٤)، بـ(١٨ قطاع وزاري) (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ٩٦).

والملاحظ انه قبل سنة ١٩٨٣ كانت هناك سياسة تعريب في بعض الفروع العلمية والانسانية، وتميزت ايضا بظهور تخصصات في نفس المستوى الواحد، وتعتبر سنة ١٩٨٣ نقطة تحول حقيقي في سياسة التعليم العالي، ولاقرار مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي ووزارة التخطيط، ويهدف هذا المشروع الى تخطيط التعليم العالي حتى سنة ٢٠٠٠، على ضوء حاجة الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٣).

ومن الجدير بالذكر ان مشروع "الخريطة الجامعية" والتي وضعت في سنة ١٩٨٢، وتم تحديثها في سنة ١٩٨٤، كانت تهدف الى تدعيم نظام التعليم العالي، وكانت: "تعبر عن الحاجات السنوية للمتخرجين من حاملي الشهادات حسب اختصاصات وشعب التكوين". وفتحت جميع المنافذ من المراكز الجامعية، وانشاء جامعات في العديد من المدن الجزائرية، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار: المعايير العالمية "توفر الاطر، المحيط السوسيو- اقتصادية والثقافية..." وهذا ادى الى عدم التجانس بين الجامعات الجزائرية في مدخلاتها ومخرجاتها مما ادى الى ظهور الازمة الجامعية. هذا بالاضافة التدفق الطلابي الضخم والكبير على الجامعات الجزائرية المقارنة مع السنوات السابقة. ومن جانب اخر كانت الميزانية المخصصة للتعليم العالي قليلة بسبب الهبوط الكبير في اسعار النفط في سنة ١٩٨٦ (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٥). لقد تم انقاص ميزانية تكوين الطالب والتي تحولت من(٧٠٠ دولار) في سنة ١٩٨٧ الى(٢٠٠ دولار) في سنة ١٩٩٩. اضافة الى النقص في التاطير والاشراف بسبب قلة توظيف الاساتذة في الجامعات (سوالمي، ٢٠١٥، الصفحات ٢٦-٢٧).

نلاحظ في هذه الفترة زيادة اعداد الطلاب من سنة الى اخرى، هذا ادى الى التزايد الحاصل في عدد المدن الجامعية، فمن(٢٥ مدينة جامعية) في سنة ١٩٨٧ ارتفع العدد الى(٣١ مدينة جامعية) في سنة ١٩٩٧ (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٤).

بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية في فترة التسعينات، تركت اثار سلبية على قطاع التعليم العالي، ففشلت في تلك الفترة كل المبادرات الوزارية للنهوض بواقع هذا القطاع والحد من البيروقراطية المركزية "مشروع استقلال الجامعات في سنة ١٩٨٩، ومشروع الاكاديمية الجهوية"، ومن جانب اخر عجزت عن وضع حد لتدهور مخرجات هذا القطاع بسبب ضعف القدرات المؤسساتية والتسييرية فضلا عن عجزها عن تحقيق اهدافها المرجوة (براهيمي، ٢٠١٥، الصفحات ٩٧-٩٨).

المبحث الأول

اصلاح نظام التعليم العالي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (١٩٩٩-٢٠١٣)

عرفت الجزائر في تلك الفترة نوعا من الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتم وضع مخططات تنموية خماسية تباعا(١٩٩٨-٢٠٠٢)، (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، و تهدف هذه المخططات الى تصحيح الاخطاء الموجودة في جميع القطاعات الحكومية ومن ضمنها قطاع التعليم العالي، وتبني برامج جديدة لمواكبة التطورات العلمية المعاصرة، من اجل الارتقاء بالجامعة الجزائرية واعطائها المكانة الدولية المتميزة من خلال التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية، والسعي لتوطيد العلاقة بين قطاع التعليم العالي وبين القطاع الاقتصادي، وتميزت هذه الفترة باصدار قانون(٩٩-٠٥) المتضمن القانون التوجيهي العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ٩٨)، والذي يهدف الى: "جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني بدلا من اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، ورفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات، وتوفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنيت قصد رفع المستوى الثقافي والعلمي والمهني للطلبة والاساتذة، وتكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية لمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت اليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على المشاريع البحث العلمي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٩٩، صفحة ٥).

تم خلال هذه الفترة انشاء ستة مراكز جامعية في كل من(ورقلة، الاغواط، ام البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة). وتم انشاء جامعة بومرداس، وتم تحويل المراكز الجامعية لكل من(بسكرة، بجاية ومستغانم) الى جامعات. وبحلول سنة ١٩٩٩ اصبح قطاع التعليم العالي يضم(١٧ جامعة) و(١٣ مركزا جامعيا)، و(٦ مدارس عليا للاساتذة)، و(١٤١ معهدا وطنيا للتعليم العالي)، و(١٢ معهدا ومدرسة متخصصة)، وظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية اخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل القطاع (بلخير، ٢٠١٣، الصفحات ٣-٤).

ومن الجدير بالذكر انه كان على الحكومة في نهاية التسعينات اعادة النظر بجدية في سياسة التكوين التي تنتجها الجامعة الجزائرية، وخاصة في ظل الاقتصاد الحر الذي دخلته الجزائر تدريجيا، وما حمله من مستجدات عديدة فتم الرجوع على تطبيق نظام الكليات، فالجامعة الجزائرية اصبحت تتكون من مجموعة من الكليات التي تتولى هي بنفسها مهمة التنسيق بين اعمالها والمصالح الادارية والتقنية المشتركة، ومن الجدير بالذكر ان اعداد

الطلاب في تلك الفترة تزايد بشكل ملحوظ ففي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد الطلاب (٢٢٩١٧ طالب)، في حين بلغ عدد الطلاب في سنة ١٩٩٨ حوالي(٣٩٥٥٤ طالب) (غربي، ٢٠١٤، صفحة ٩٦).

بعد ذلك صدر القانون الخاص بتطوير البحث العلمي والتطور التكنولوجي والمرقم بـ(١١-٩٨) الصادر في ٢٢ اب/ اغسطس سنة ١٩٩٨، والذي تضمن الفنون التوجيهي التطور وتنظيم(البحث العلمي) وتطويره في الجزائر، وحدد هذا القانون المباديء والبرامج المتعلقة بتطوير (البحث العلمي والتطور التكنولوجي)، مع الاخذ بكافة التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق اهداف المخطط الخماسي(١٩٩٨-٢٠٠٢)، التي حدد لها(٣٠ برنامجا وطنيا)، لمختلف ميادين البحث الاساسي والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

تبنى مجلس الوزراء في ٢٠ نيسان/ ابريل سنة ٢٠٠٢، تقريرا تقدمت به اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية تضمن فيه مخططا خاص باصلاح نهذا النظام والذي تم تحديد استراتيجيته على ثلاث مديات(المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل) من اجل تطوير نظام التعليم العالي بشكل اعمق من خلال هيكلة جديدة للنظام مع تحديد البرامج ونظام التسيير البيداغوجي، لان النظام الكلاسيكي للتعليم العالي اصبح غير ملائم للمتغيرات الداخلية والخارجية (براهيمي، ٢٠١٥، الصفحات ٩٩-١٠٠).

صدر القانون الاساسي النموذجي للجامعة بعد صدور المرسوم المرقم بـ(٠٣-٥٧٩) الصادر في ٢٣ اب/ اغسطس سنة ٢٠٠٤، والذي تضمن بان: " الجامعة في الجزائر تعد مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

بعدها صدر مرسوم رقم(٠٤-٣٧١) الصادر في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٢٠٠٤، والذي يتضمن اعتماد نظام(ل. م. د) (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، ٢٠٠٤، صفحة ٢)، واعتماد هذا النظام كبديل للنظام الكلاسيكي القديم، ويحتوي هذا النظام على ثلاث شهادات هي: شهادة الليسانس(ل)، وشهادة ماستر(م)، وشهادة الدكتوراة (د) (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٨).

وذلك لعدة اسباب منها اسباب خاصة واسباب عامة. فبالنسبة للاسباب الخاصة كانت تتركز حول حل بعض المشكلات التي عانى منها نظام التعليم الجامعي مثلا: (الرسوب، والبقاء الطويل في الجامعة، صعوب نظام التعليمي، ونوعية وكفاءة التاطير...الخ)، وضمان تكوين نوعي، وتحقيق تداخل بين قطاع التعليم العالي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على اشراك التعليم العالي عملية التنمية المستدامة في

الجزائر، ومن اجل الانفتاح على تخصصات جديدة في الجامعة الجزائرية متوازية مع التطور العلمي والتكنولوجي في جميع الميادين (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٧).

اما الاسباب العامة تهدف الى توفير اطر نوعية لمسايرة تطورات العصر عن طريق تحقيق استقلالية لكافة المؤسسات الجامعية ومن اجل المساهمة في تنمية الجزائر، والقضاء على الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الجامعة الجزائرية، ومن اجل جعل نظام التعليم العالي قادر على الاستجابة لتحديات التي فرضتها المتغرات الدولية، والسعي لاتفتاح اكثر على التطورات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع التبادل والتعاون العلمي والاكاديمي مع دول العالم (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٧).

ومن الجدير بالذكر ان هذا النظام قد تبنته العديد من دول العالم المتقدم منها: (الولايات المتحدة الامريكية، وكندا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا، وروسيا)، وطبقت الجزائر هذا النظام في بداية العام الدراسي(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، في الجامعة الجزائرية ثم تم تعميمه على باقي الجامعات في البلاد (سوالمي، ٢٠١٥، صفحة ٢٧).

ان نظام (ل. م. د) الذي طبق في في الجزائر شهاداته هي نفس الشهادات المعتمدة في الدول العالم وهي: شهادة الليسانس(ل): وهي شهادة تحضر في ثلاث سنوات وتنقسم الى فرعين الاولى(شهادة الليسانس المهنية): يتلقى الطالب فيها تعليما يؤهله للعمل في القطاعات المهنية، وتكون فيها البرامج الوطنية والمشتركة بنسبة(٧٠%)، و(٣٠%) الاخرى تخضع لاحتياجات قطاع العمل المختلفة، اما الفرع الثاني (شهادة الليسانس) (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٢٩).

أما شهادة الماستر(م): فتحضر الشهادة خلال عامين بعد الليسانس، وهي بدورها تنقسم الى فرعين: الفرع الاول شهادة(الماستر المهنية): تؤهل صاحبها للانخراط بالحياة العلمية مباشرة، على ان تراعي فيها البرامج التكوينية للجانب المهني. اما الفرع الثاني فهي(ماستر البحث الاكاديمي): تسمح لصاحبها مواصلة الدراسة من اجل الحصول على شهادة الدكتوراه. اما شهادة الدكتوراه(د): فتحضر في ثلاث اعوام بعد شهادة الماستر (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٣٠).

تبعه بقرار فيما بعد يشرح فيه نظام التعليم في(شهادة الليسانس)، وذلك في ٢٣ كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٥ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، ٢٠٠٥، الصفحات ١-٧).

سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطبيق النظام الجديد(ل. م. د) في بعض المؤسسات الجامعية للعام الدراسي(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ليتم فيما بعد اعتماده بصورة نهائية في اغلب الجامعات الجزائرية. وفي هذا السياق قامت الدولة بمباشرة اصلاح نظامها

التعليمي ليستجيب لمختلف التحولات والمستجدات، لا سيما نظام التعليم العالي الذي عرف اصلاحا جديدا(شهادة الليسانس) دخل حيز التطبيق للعام الدراسي(٢٠٠٥-٢٠٠٦). وقامت الحكومة الجزائرية ايضا بعدة اجراءت اخرى منها: (انشاء الهياكل القاعدية وتجهيزها بما يتلاءم والحاجات التعليمية الجديدة، والعمل على تكوين الاستاذة والمؤطرين، والاستعانة بالخبرات الدولية (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٥).

حيث سعت الحكومة في مخططها الخماسي للفترة ما بين سنتي(٢٠٠٥-٢٠٠٩)، الى تطوير قطاع التعليم العالي ووذلك من اجل: (توفير الظروف الملائمة للاستمرار في توسيع عدد المقاعد الدراسية، والعمل على توفير اكثر من(٥٠٠ الف مقعد جديد)، والعمل على تحقيق التوازن في النظام الجامعي، والعمل على انشاء خمس مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ١٠٠).

اما في مخطط خماسي للفترة ما بين سنتي(٢٠٠٦-٢٠١٠)، فكان الاهتمام بالبحث العلمي اكبر، بحيث وضعت مجموعة من الاهداف التي يمكن تلخيص بما يلي: (السعي الى زيادة عدد الاساتذة الباحثين، من اجل بلوغ عددهم الى(٣٢,٩٧٥ استاذ باحث) في آفاق سنة ٢٠١٠، والعمل على توفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية لترصين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن جهة اخرى العمل على رفع عدد البحوث المنجزة من قبل المؤسسات والمراكز البحثية في الجزائر لتصل اعدادها الى(٥٤٣٠ بحث) (براهيمي، ٢٠١٥، صفحة ١٠١).

البحث العلمي في الجزائر لم يصل الى المستوى المطلوب ضمن المعايير الدولية، لذلك اجريت تعديلات على البرنامج الخماسي(١٩٩٨-٢٠٠٢)، فصدر قانون رقم(٨/٠٥)، وتم اعتماد برنامج خماسي ثان للبحث العلمي(٢٠٠٨-٢٠١٢)، يهدف خلاله الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ووضع اهداف طموحة، والعمل على توفير كل الوسائل المادية والبشرية لتحقيق هذه الاهداف، من اجل النهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

نلاحظ فيما بعد انه حدث زيادة في الهياكل البحثية لتصل الى(٢٥ مركز بحث)، و(٢٣ وحدة بحث)، كما دعمت بمخابر بحث وصل عددها الى(١٢٩٨ مخبر) سنة ٢٠١٢، وعدد الباحثين ارتفع الى (٢٠٨٣ باحث دائم) (بوفالطة، ٢٠١٩، صفحة ٨٥).

جدول تطور عدد المنشورات العلمية بالجزائر بين سنتي(٢٠٠٠-٢٠١١) (بوفالطة، ٢٠١٩، صفحة ١٠٨).

السنوات	٢٠٠٠- ٢٠٠٣	٢٠٠٤- ٢٠٠٧	٢٠٠٨- ٢٠١١
عدد المنشورات	٢٠٢٣	٣٩٧٥	٦٨٦٨
عدد المنشورات في العام لكل ١٠٠٠ نسمة	٠,٠١٣	٠,٠٢٦	٠,٠٤٦
عدد المنشورات في العام لكل ١٠٠٠ باحث	٢٠٠	٤٠٠	٦٨٦
الحصة العالمية من المنشورات	% ٠,٠٤	% ٠,٠٨	% ٠,١٢

نلاحظ من هذا الجدول انه يوجد تطور كمي في عدد المنشورات العلمية بالجزائر والذي تضاعف بثلاث مرات عما كان عليه فيما قبل.

طبق مشروع ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي وذلك في حزيران/ يونيو سنة ٢٠٠٨، بعد قيام وزارة التعليم العالي في الجزائر بيتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي مثل انطلاقة لدراسة امكانية تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية في الجزائر (كيحلي، عائشة سلمة ومنى مسغوني ولمياء عماني، ٢٠١٧، الصفحات ٤٠-٤١).

بعدها تم الاعلان في ٣١ حزيران/ يونيو سنة ٢٠١٠ عن انشاء "اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي"، واسند اليها: (اعادة بناء منظومة وطنية وفق لمعايير ومؤشرات ضمان الجودة وفق للمعايير الدولية، والعمل على تحديد معايير اختيار المؤسسات التعليمية النموذجية واختيار المسؤولين عن ضمان الجودة في هذه المؤسسات، والعمل على اعداد برنامج اعلامي موجه للمؤسسات الجامعية النموذجية وبرنامج لتدريب المسؤولين عن ضمان الجودة في هذه المؤسسات، والعمل على تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية المختارة (كيحلي، عائشة سلمة ومنى مسغوني ولمياء عماني، ٢٠١٧، صفحة ٤١).

رافق عملية الاصلاح زيادة كبير في عدد الطلاب والجامعات والمعاهد والمدارس العليا ومراكز البحوث. فاصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية في سنة ٢٠١٤ تتضمن(٩٧ مؤسسة للتعليم العالي) و موزعة على(٤٨ ولاية، وتضم ٥٠ جامعة، و١٣ مراكز جامعية، و٢٠ مدرسة وطنية، و١١ مدارس عليا للاساتذة، و١٢ مدرسة تحضيرية مدمجة)، وهذه الانجازات لم تتحقق الا بفضل الاستثمار العمومي في قطاع التعليم العالي وبفضل سياسة الانفاق العمومي عليها (بوفالطة، ٢٠١٩، صفحة ٨٥).

من جهة اخرى شهد قطاع التعليم العالي تطور على المستوى الكمي نتيجة لارتفاع عدد الطلبة المسجلين فيه. كان عدد المسجلين في الجامعة في العام الدراسي(١٩٦٢-١٩٦٣) فقط(٢٧٢٥ طالبا)، يؤطرهم(٢٩٨ استاذا) معظهم من الاجانب، استمرت الاعداد بالزيادة خلال فترة التسعينات، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين(١٨١٣٥٠ طالبا) يؤطرهم(١٤٥٣٦ استاذا) سنة ١٩٩٠، واصبح عددهم في سنة ٢٠٠٠ (٤٠٧٧٩٥ طالبا)، يؤطرهم(١٧٤٦٠ استاذا). ليصل عدد الطلبة المسجلين في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) الى(١١٦٥٠٤٠ طالبا) في التدرج و(٧٦٥١٠ طالبا) فيما بعد التدرج. هذا التطور الكمي يعكس الارادة السياسية الوطنية الداعمة لقطاع التعليم العالي (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٥).

الجدول تطور اعداد خريجي الجامعة الجزائرية بين (٢٠٠٣-٢٠١٤)

السنة الجامعية	المتخرجين
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٩١٨٢٨
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٠٧٥١٥
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١١٢٩٣٢
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٢١٩٠٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٤٦٨٨٩
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٥٠٠١٤
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٩٩٧٦٧
٢٠١٠-٢٠١١	٢٤٦٧٤٣
٢٠١١-٢٠١٢	٢٣٣٨٧٩
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٨٨٦٠٢
٢٠١٣-٢٠١٤	٢٧١٤٣٠

من خلال الجدول اعلاه يتبين تزايد الكبير لاعداد خريجي التعليم العالي بالجزائر حيث ارتفع من (٩١٨٢٨ خريج جامعي) سنة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، الى (٢٧١٤٣٠ خريج) في السنة(٢٠١٣-٢٠١٤)، وهذا دليل على وجود توجه كمي بمخرجات التعليم العالي في الجزائر من الطلبة (بوفالطة، ٢٠١٩، صفحة ١٠٤).

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه عملية اصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر:

حصل قطاع التعليم العالي على الكثير من الاهتمام من قبل الحكومة الجزائرية، وبذلت جهود كبيرة من اجل تطويره وتحسينه لتحقيق اهدافه المرسومة، لذلك فان الحاجة الى

تطوير وتحسين هذا القطاع لا يزال مستمر من اجل الوصول الى اهدافه المرسومة (كيحلي، عائشة سلمة ومنى مسغوني ولمياء عماني، ٢٠١٧، صفحة ٣٩).

الاصلاحات التي اجريت في هذا القطاع كان من اجل اعداد وتهيئة وتنمية كوادر علمية واكاديمية يضم فيه اساتذة، وقادة ومديرين، وكادر اداري وفني مؤهلين للتفكير الاستراتيجي الابتكاري (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٨). لكن بالرجوع الى الواقع التعليمي، يتبين ان عملية اصلاح نظام التعليم العالي لم يصل بعد الى مستوى المطلوب. لأن عملية اصلاح واجهت العديد من المشاكل والتحديات التي وقفت في طريق أنجاز مشاريعها ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:-

اولا- المشاكل السياسية:

عانت الجزائر من طول فترة استعمارية دامت اكثر من ١٣٢ سنة، بعدها نهضت الدولة الجزائرية وبدأت تزدهر إلا أنها تعرضت إلى أزمات سياسية واقتصادية خطيرة ادت الى زعزعة أمن واستقرار البلاد وومن اهم هذه الازمات العشرية السوداء(١٩٨٩-١٩٩٩) والتي ما تزال أثارها واضحة في الجزائر الى حد الان (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢).

ثانيا- المشاكل الاقتصادية:

عانت عملية اصلاح النظام التعليمي في الجزائر بشكل عام من مشاكل اقتصادية عديدة منها:

١- **المشاكل المتعلقة بالقطاع الاقتصادي:** واجهت عملية الاصلاح صعوبات كبيرة في التطبيق لانه لا يتعلق بالجامعة فقط بل يتعداها الى القطاع الاقتصادي الذي يخوض بدوره اصلاحات عديدة تمثلت بخصخصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح المجال للاستثمار الاجنبي (زغداني، ٢٠١٦، صفحة ٣٤).

٢- **مشكلة البطالة:** بسبب قلة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ادى الى تقلل الفرص لايجاد فرص عمل بالنسبة لخريجي التعليم العالي، وخاصة ان غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجين لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني ففي الفترة ما بين سنتين(١٩٩٠-٢٠٠٥)، وبلغت نسبة البطالة(١٧,٧%). في حين كانت النسبة في سنة ١٩٩٥ حوالي(٢٧,٩%) (العماري، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٧-٤٠).

٣- **نسبة الإعالة العمرية:** تمثل نسبة الإعالة العمرية والمقصود بها"(الأطفال دون العمر ١٥ سنة والشيوخ ٦٥ سنة فأكثر) إلى كل مئة شخص من ذوي الأعمار المنتجة(١٥-٦٤ سنة)". وتتأثر هذه السنة بالتركيب العمري للسكان فقط حيث أنها ترتفع كلما كان التركيب العمري فتياً، وتنخفض كلما كان التركيز السكاني أكبر في الأعمار المنتجة. كانت نسبة

الإعالة العمرية لسنة ١٩٩٠ حوالي(٧٢,٧%)، لكن في سنة ٢٠٠٤ انخفضت هذه النسبة إلى(٥٨%) (العماري، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٤-٣٥). وذلك بسبب انخفاض معدل النمو السكاني فيها إلى(١,٧%) خلال الفترة ما بين سنتي(١٩٩٠-٢٠٠٥)، وجاء هذا الانخفاض لجعل الحكومة تتبنى سياسة تهدف إلى خفض معدل النمو السكاني، وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة ونشر الوعي الصحي بين المواطنين حتى يتسنى للحكومة الموازنة بين موارد الدولة واحتياجات مواطنيها لجميع المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية (العماري، ٢٠٠٦، صفحة ٢٢).

٤- **هجرة الكفاءات والادمغة الجزائرية:** ان هجرة الكفاءات الى الخارج وعدم بقائها في الداخل، حال دون مساهمة هذه الكفاءات في عملية تقدم وتطوير وتنمية البلاد، بسبب عدم وجود حوافز معنوية ومادية تجعل هذه الكفاءات تبقى في الداخل (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٩).

ثالثا- المشاكل الاجتماعية:

تواجه عملية اصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية منها:-

١-**زيادة عدد السكان:** إن مشكلة زيادة عدد السكان، تجعل معدل النمو السكاني يتفوق على معدلات التنمية، وهذه الزيادة في السكان ستستنفذ الموارد، مما يضعف النمو الاقتصادي، وهذا يؤدي الى خفض مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة للسكان، وعلى هذا الأساس سينخفض مستوى التعليم بشكل عام ويتدهور. ونلاحظ انخفاض معدل النمو السكاني إلى نسبة(١,٥%) للفترة ما بين سنتي(٢٠٠٥-٢٠١٠) (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٨، صفحة ٢٤٤). ومع ذلك فأن معدل النمو السكاني أكبر من الموارد المتاحة من قبل الدولة وهي مشكلة كبيرة بحد ذاتها.

٢- **زيادة اعداد الطلبة:** ادت زيادة عدد الطلاب الى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا بسبب تشجيع الحكومة لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٦).

٣- يواجه هذا القطاع ضغوطات شديدة بالنظر الى ارتفاع عدد السكان من جهة وزيادة الطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم من جهة اخرى، مما ادى الى لجوء الحكومة والمؤسسات التعليمية الى زيادة عدد الطلبة الملتحقين من دون رصد الموارد المالية المناسبة لها (كيحلي، عائشة سلمة ومنى مسغوني ولمياء عماني، ٢٠١٧، صفحة ٣٧).

٤- **وضع المرأة الجزائرية:** لاتزال بعض الموروثات الثقافية القديمة والعادات والتقاليد سارية بالمجتمع الجزائري والتي تتعارض مع الشرائع والقوانين التي شرعتها الحكومة، والتي تعرقل

مسيرة النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهذا ادى الى تكوين عقبة أمام إحداث تغييرات جوهرية في هذا المجال (الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٦-٢٧).

٥- **بنية المجتمع الجزائري:** إن المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات العربية، تحكمه مجموعة من النظم(السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، والثقافية، والطبيعية، والأسرية...الخ)، وتتعرض العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد لعوامل ومؤثرات داخلية وخارجية. ومن أبرز العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية والتطور: (شكل وبنية الأسرة وأدوارها، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والتركيبة العمرية للمجتمع، ونوعية القيم الاجتماعية السائدة) (بن يحيى) .

رابعا- المشاكل العلمية والتقنية:

١- **المركزية في صناعة القرار:** تمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، مما ادى الى التفرد في صناعة القرارا، وكان له انعكاسات سلبية على كفاءة عمل هذه المؤسسات وفاعليته، واثر بشكل كبير على قدرتها في تحقيق اهدافها (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٦).

٢- **تدني مستوى التكوين:** حيث رجح العديد من الباحثون ان اسباب تدني مستوى التكوين بسبب بسوء التخطيط للمنظومة التربوية والتعليمية وتحديد اهدافها.

٣- **سيادة النمط القديم في التدريس:** لقد قاوم بعض الاساتذة للتطوير من جهة، ومن جهة اخرى نمطية التكوين المبنية على التلقين، مما ادى الى عدم فسح المجال للابداع والابتكار الفردي وان وجد، فانه يبقى محاولات فردية وليست سياسية تعليمية. اضافة الى مقاومة الطلبة للتكوين المهني اعتقادا منهم انه اقل قيمة من التكوين الاكاديمي، وهو ما يخلق اختلالا في التوجيه نحو التخصصات (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٩).

٤- **زيادة الكمية على حساب النوعية:** هنالك زيادة في التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وهذا ادى الى زيادة تكلفة التعليم الى اثقلت ميزانية الدولة (بلخير، ٢٠١٣، الصفحات ٨-٩).

٥- **عقبات البحث العلمي في البلاد:** ان ضعف التخطيط وادارة نشاط البحث العلمي، فمشاريع البحث العلمي لا يتم متابعتها ولا تقييمها بشكل دقيق، اضافة الى ان التقارير الدورية كلها والتي تنجز على البحوث العلمي تطغى عليها الصفة الادارية. وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية. اضافة الى غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق البحث العلمي ومختبراته. من جانب اخر هناك غياب استراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي (الابراهيمي، ٢٠١٦، صفحة ٤١٦).

٥- **قلة التاطير النوعي في مجال البحث العلمي:** حيث يقدر عدد الاساتذة المؤطرين للطلبة بـ(٢٥٢٢٩ استاذا) دائميا اغلبهم برتبة استاذ مساعد، من جانب اخر هناك نسبة كبيرة من اساتذة التعليم العالي برتبة بروفسور على ابواب التقاعد.

٦- **البحوث المنجزة في الدراسات العليا:** البحوث المنجزة هي بحوث من اجل نيل الشهادات العليا، وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العلمي لها، مما ادى الى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته الفعالة في عملية التنمية المستدامة (بلخير، ٢٠١٣، صفحة ٩).

الخاتمة

شهد العالم منذ القرن الماضي العديد من المتغيرات الحيوية التي أثرت بشكل كبير على عملية التنمية في العديد من الدول، وبمختلف أشكالها الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دعا العديد منها الى تغيير العديد من نظمها ومن ضمنها قطاعي التربية والتعليم ليتماشى مع المتطلبات التي تحتاجها تلك الدول.

تؤدي الجامعات في الدول المتطورة والمتفوقة تكنولوجيا دورا رياديا في خدمة مجتمعاتها، لانها تسهم بشكل كبير في اعداد الاطارات المؤهلة في التنمية المستدامة لدولها، وتعمل على زيادة المعرفة وخلق الوعي لدى شريحة معينة من الكوادر لتكون مسؤولة مباشرة على ادارة وتشغيل القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة، ففي الجامعات هناك مختبرات ومراكز بحثية تنتج ابحاث ومقترحات تشكل بدورها نواة الابداع والابتكار تصب كلها في خدمة التنمية المستدامة. وتعمل على تطوير القدرات التقنية والتكنولوجية في تلك المجتمعات، وذلك من خلال توفير باحثين وتقنيين مختصصين، وعملت المؤسسات التعليمية على المدى الطويل الى بناء قدرات وطنية في مجال تنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة، من دون الاعتماد على الشركات الاجنبية.

عملت الحكومة في السنوات الاخيرة على تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي تهدف الى تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منها: "القيام بالاصلاحات في مجال التكوين الجامعي مثل تبني نظام (ل.م.د)، المعمول به في الجامعات العالمية، والارتفاع الكمي في اعداد المسجلين في الجامعات، وزيادة الانفاق على قطاع البحث العلمي بهدف ترقيته". الا انه برغم كل هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة الا ان الجامعات الجزائرية ما تزال لحد الان تركز جهودها على المخرجات الكمية دون الاهتمام بنوعية المخرجات، وعدم الاخذ بمدى ارتباط التخصصات العلمية بمتطلبات سوق العمل، ونلاحظ انه لا يزال هناك قصورا في توجيه وتطوير البحث العلمي وتكنولوجية المعلومات لخدمة اهداف التنمية المستدامة.

ثبت المصادر

- الاخضر، عزي ونادية الابراهيمي. (٢٠١٦). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، عام ٢٠١٦.
- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا). (٢٠٠٩). التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: ١٥+، بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية، لجنة المرأة الدورة الرابعة، بيروت، ٢١-٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر، عام ٢٠٠٩.
- براهيمي، وليد. (٢٠١٥). سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدكتور"مولاي الطاهر"، (الجزائر: ٢٠١٥).
- بلخير، عمر. (٢٠١٣). واقع اصلاح التعليم العالي في الجزائر(دراسة تحليلية)، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، ١٣ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٣، الاردن.
- بن يحيى، شادية. (بلا تاريخ). التربية والتعليم في الجزائر ورهانات العولمة. تم الاسترداد من ديوان العرب: https://www.diwanalarab.com
- بوفالطة ، محمد سيف الدين. (٢٠١٩). التوجه الكمي والنوعي في مخرجات التعليم العالي الجزائري من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، مجلة روافد، مجلد(٣)، العدد(٢)، ديسمبر/ كانون الاول، (الجزائر:٢٠١٩). مجلة روافد.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (١٩٩٩). القانون رقم(٩٩-٠٥) المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الموافق في ٤ نيسان/ ابريل في عام ١٩٩٩، العدد(٢٤)، (الجزائر:١٩٩٩). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية. (٢٠٠٤). المرسوم التنفيذي رقم(٠٤-٣٧١) والمتضمن احداث شهادة ليسانس، نظام جديد، العدد(٧٥)، الموافق ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ، عام ٢٠٠٤. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية. (٢٠٠٥). قرار وزاري الموافق في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ، عام ٢٠٠٥. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية.

- زغداني، محمد. (٢٠١٦). اتجاهات الطلبة الدارسين في تخصص علم المكتبات نحو التخصص، دراسة ميدانية بـ: جامعة العربي التبسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة العربي التبسي،(الجزائر: ٢٠١٦).
- سوالمي، اسماء. (٢٠١٥). برنامج التكوين في علم المكتبات نظام(ل.م.د)، في ظل التطورات التكنولوجية، جامعة الجزائر٢ نموذجا، رسالة ماجستير في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران،(الجزائر: ٢٠١٥).
- العماري، سالم. (٢٠٠٦). الحولية العربية لمحو الامية، دراسة تحليلية عن التطور محو الامية في الوطن العربي(٢٠٠٣-٢٠٠٤)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (تونس: ٢٠٠٦). تونس.
- غربي، صباح. (٢٠١٤). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خضير ببسكرة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة،(الجزائر، ٢٠١٤).
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠٠٨). التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ هل سنحقق هذا الهدف، منشورات اليونسكو، ط ٢، عام ٢٠٠٨ .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (١٩٨٧). استراتيجية محو الامية في البلاد العربية، (تونس: ١٩٨٧). تونس.
- منظمة اليونسكو. (١٩٩٨). التعليم للجميع الاوضاع والاتجاهات ١٩٩٨. باريس.

المصادر باللغة الانكليزية:

- Green, Azi and Nadia Brahimi. (2016). The role of the unniversity in achieving sustainable development (study for Algerian university's reality), the sixth Arab Conference to ensure the quality of higher education, 2016.
- The United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ASCWA). (2009). The unified Arab report on the implementation of the Beijing Platform for Action:15, in cooperation with the Economic and Social Council and the League of Arab States, the Women's Committee, fourth Session, Beirut, 21-23 October, 2009.
- Brahimi, Walid.(2015). Higher Education Policy and its implications for economic development in Algeria, Master's message, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science and International Relations, Dr. Moulay Al Taher, (Algeria, 2015).
- Belker, Omer.(2013), the reality of higher education in Algeria(analytical study). The integration of the education outputs with the labor market in the public and private sector, 13 June, 2013, Jordan.
- Ben Yahya, Shadia. (No date), Education in Algeria and globalization. The Recovery of the Arab Diwan: https://www.diwanalarab.com
- Buffalta, Mohammed Saif al- Din.(2019). Quantitative and qualitative orientation in the outputs of Algerian Higher Education from the point of view of faculty members, Journal of Rafid, folders(3), No. (2), December, (Algeria: 2019). Journal of Traffid.
- Official Gazette of Democratic People's Republic of Algeria. (1999). Law No(99-05) Includes the guidance law on higher

education, corresponding to 4 April in 1999, number (24), (Algeria: 1999). Official Gazette of Democratic People's Republic of Aleria.

- Official Gazette of Democratic People's Republic of Algeria. Official. (2004).Executive Decree No.(04-371) and includes the events of Bachelor's degree, New System, Number(75), 21 November, 2004. Gazette of Democratic People's Republic of Algeria.
- Official Gazette of Democratic People's Republic of Algeria. Official.(2005). Ministerial Decree on 23 January 2005. Gazette of Democratic People's Republic of Algeria.
- Zagdani, Mohammed. (2016) Students Directions in Libraries Specialization for Specialization, field Study by: Arab University Tabsi, Master's Message, Faculty of Human and Social Sciences, Department of Human Sciences, Arab League Texty, (Aleria: 2016).
- Sualami, names. (2015). Libraries(L.M.D), under technological developments, Algerian University 2 model, Master letter in Library, Faculty of Humanities and Islamic Sciences, Department of Libraries and Documentary Science, University of Oran, (Algeria:2015).
- Ammari, Salem. (2006), Arab literacy, an analytical study on the development of illiteracy in the Arab world(2003-2004), Arab Education, Culture and Science, (Tunisia: 2006). Tunisia.
- Western morning. (2014). Role of Higher Education in Community Development, An Analytical Study of Administrative Leadership Trends at the University of Mohammed Khudair Bbbakra, Doctoral Faculty of Human and Social Sciences, Department of Social Sciences, Mohammed Khudair University, (Algeria:2014).

- United Nations Educational, Scientific and Cultural Oraganization. (2008). Education for All by 2015 Will I achieve this goal, UNESCO publications, 2008.
- Arab Organization for Education, Culture and Science. (1987). Literacy strategy in the Arab countries, (Tunisia: 1987). Tunisia.
- UNESCO.(1998). Education for All Conditions and Directions 1998. Paris.